

قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥

في شأن مزاولة مهنة الصيدلة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتفويض مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة والاتجار
في المواد السامة ؛

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاتجار في المواد
المخدرة واستعمالها ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ؛

أصدر القانون الآتى :

الفصل الأول

مزاولة مهنة الصيدلة

مادة ١ - لا يجوز لأحد أن يزاول مهنة الصيدلة بأية صفة كانت
إلا إذا كان مصرية أو كان من بلد تميز قوانينه للمصريين . مزاولة مهنة
الصيدلة به وكان اسمه مقيدا بسجل الصيدلة بوزارة الصحة العمومية
وفى جدول نقابة الصيدلة .

ويستمر مزاولة مهنة الصيدلة فى حكم هذا القانون تجهيز أو تركيب أو
تجهيز أى دواء أو عقار أو نبات طبي أو مادة صيدلية تستعمل من الباطن
أو الظاهر أو بطريق الحقن لوقاية الإنسان أو الحيوان من الأمراض
أو علاجه منها أو توصف بأن لها هذه المزايا .

مادة ٢ - يقيد بسجل وزارة الصحة العمومية من كان حاصلًا على
درجة بكالوريوس فى الصيدلة والكيمياء الصيدلية من إحدى الجامعات

المصرية أو من كان حاصلًا على درجة أو دبلوم أجنبي يعتبر معادلًا لها
وجاز بفجاح الامتحان المنصوص عليه فى المادة (٣) .

وتعتبر الدرجات أو الدبلومات الأجنبية معادلة لدرجة البكالوريوس
المصرية بقرار يصدر من لجنة مكونة من أربعة أعضاء يعينهم وزير الصحة
العمومية على أن يكون اثنان منهم على الأقل من الصيدلة الأساتذة بإحدى
كليات الصيدلة ومن مندوب صيدلى يمثل وزارة الصحة العمومية .

مادة ٣ - يكون امتحان الحاصلين على الدرجات أو الدبلومات الأجنبية
وفقًا لمنهج الامتحان النهائى لدرجة البكالوريوس المصرية . ويؤدى الامتحان
أمام لجنة مكونة من صيدلة يختارهم وزير الصحة العمومية قبل كل امتحان
من بين من ترشحهم مجالس كليات الصيدلة ويضم اليهم عضو صيدلى
يمثل وزارة الصحة العمومية .

وعلى من يرغب فى دخول الامتحان أن يقدم الى وزارة الصحة العمومية
طلبًا على النموذج المعد لذلك ويرفق به أصل الدرجة أو الدبلوم
الحاصل عليه أو صورة رسمية منه والشهادة المثبتة لتلقى مقرر الدراسة
أو أية وثيقة أخرى تقوم مقامها وعليه أن يؤدى رسماً للامتحان قدره
عشرة جنيهات . ويرد هذا الرسم فى حالة حصوله عن دخول الامتحان
أو عدم الإذن له بدخوله .

ويؤدى الامتحان باللغة العربية ويجوز تأديته بلغة أجنبية يوافق عليها
وزير الصحة العمومية بشرط أن يكون الطالب ملماً باللغة العربية قراءة
وكتابة . وإذا رسب الطالب فى الامتحان لا يجوز له أن يتقدم إليه أكثر
من ثلاث مرات أخرى خلال سنتين . وتعطى وزارة الصحة العمومية
من جاز الامتحان بفجاح شهادة بذلك .

مادة ٤ - يجوز لوزير الصحة العمومية أن يعفى من أداء الامتحان
المنصوص عليه فى المادة (٣) المصريين إذا كانوا حاصلين على شهادة
الدراسة الثانوية القسم الخاص أو ما يعادلها وكانوا مدة دراستهم حسنى السير
والسلوك ومواطنين على تلقى دروسهم العملية طبقاً لبرنامج المعاهد التى تخرجوا
منها .

مادة ٥ - يقدم طالب القيد بالسجل الى وزارة الصحة العمومية
طلبًا ملحقًا عليه صورته الفوتوغرافية وموقعًا عليه منه ، يبين فيه اسمه ولقبه
وجنسيته ومحل إقامته ويرفق به أصل شهادة الدرجة أو الدبلوم أو صورة
رسمية منه أو شهادة الامتحان أو الإعفاء منه حسب الأحوال وإبصال
تسديده رسم القيد بجدول نقابة الصيدلة .

وعليه أن يؤدى رسماً للقيد بسجل الوزارة قدره جنيه واحد . ويقيد
فى السجل اسم الصيدلى ولقبه وجنسيته ومحل إقامته وتاريخ الدرجة
أو الدبلوم الحاصل عليه والجهة الصادر منها وتاريخ شهادة الامتحان
أو الإعفاء منه حسب الأحوال . وتبلغ الوزارة نقابة الصيدلة لإجراء القيد
فى السجل .



٢ - أحكام عامة لكل المؤسسات الصيدلانية

مادة ١١ - لا يجوز إنشاء مؤسسة صيدلانية إلا ترخيص من وزارة الصحة العمومية ويجب ألا يقل سن طالب الترخيص عن ٢١ سنة .

وإذا آلت الرخصة إلى عديم الأهلية أو ناقصها بأى طريق قانونى من صاحب الترخيص الأصل ويجب اعتمادها باسم من آلت إليه مقترنا باسم الولي أو الوصى أو القيم ويكون مسئولاً عن كل ما يقع مخالفاً لأحكام هذا القانون .

ولا يصرف هذا الترخيص إلا إذا توافرت في المؤسسة الاشتراطات الصحية التي يصدر بيانها قرار من وزير الصحة العمومية وكذا الاشتراطات الخاصة التي تفرضها السلطات الصحية على صاحب الشأن في الترخيص فيها .

ويعتبر الترخيص شخصياً لصاحب المؤسسة فإذا تغير وجب على من يحمل محله أن يحصل على ترخيص جديد لها .

مادة ١٢ - يقدم طلب الترخيص إلى وزارة الصحة العمومية على النموذج الذي تعده الوزارة لذلك بخطاب مسجل مصحوباً بإيصال مرتجع ومصحوباً بالمستندات الآتية :

(١) شهادة تخليق الشخصية وصحيفة عدم وجود سوابق .

(٢) شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها .

(٣) ما يثبت أداء رهن نفاذ قدره خمسة جنيهات .

(٤) رهن هندسى للمؤسسة المراد الترخيص بها من أربع صور .

(٥) إقرار بوقوعه مدير المؤسسة بقبول التفرغ لإدارتها وما يثبت أنه أمضى في مزاولة المهنة سنة على الأقل في مؤسسة صيدلانية أخرى حكومية كانت أو أهلية .

ويعلن طالب الترخيص بكتاب مسجل برأى وزارة الصحة العمومية في موقع المؤسسة في ميعاد لا يتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ ورود الطلب مستوفياً للوزارة ويعتبر في حكم الموافقة فوات الميعاد المذكور دون إبلاغ الطالب بالرأى .

مادة ١٣ - إذا أثبتت المعاينة عدم توافر الاشتراطات الصحية الواجب توافرها بالمؤسسة وجب إعطاء الطالب مهلة كافية لإتمامها على أن يعاين المحل في نهاية الإجازة لم يكن قد أمتهن جازمته مهلة أخرى مساوية لنصف مدة المهلة الأولى فإذا انقضت المدة الأخيرة دون أن يتم الاشتراطات رفض طلب الترخيص نهائياً . أما إذا أثبتت المعاينة أن الاشتراطات الصحية تامة صرفت الرخصة خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ المعاينة .

ويعطى المرخص إليه في مزاولة المهنة مجازاً بصورة من هذا القيد ماصفاً عليه صورته . وعليه حفظ هذا المستخرج في المؤسسة التي يزاول المهنة فيها وتقديمه عند أى طلب من مفتشى وزارة الصحة العمومية .

مادة ٦ - على الصيدلى إخطار وزارة الصحة العمومية بخطاب موصى عليه بكل تغيير في محل إقامته خلال أسبوع من تاريخ حصول التغيير .

مادة ٧ - كل قيدين يعمل الصيادلة بالوزارة يتم بطريق التزوير أو بطرق احتيالية أو بوسائل أخرى غير منروعة يلغى بقرار من وزير الصحة العمومية وينشط الاسم المقيد نهائياً منه . وتحظر نقابة الصيادلة والنيابة العامة بذلك .

وعلى النقابة إخطار وزارة الصحة العمومية بكل قرار يصدره مجلسها أو هيئاتها التأديبية بوقف صيدلى عن مزاولة المهنة أو بشطب اسمه .

مادة ٨ - تتولى وزارة الصحة العمومية نشر الجدول الرسمى لأسماء الصيادلة المرخص لهم في مزاولة المهنة وتقوم سنوياً بنشر ما يطرأ عليه من تعديلات .

مادة ٩ - يجوز لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى نقابة الصيادلة أن يرخص لصيدلى لا تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة (٢) في مزاولة مهنة الصيدلة في مصر لمدة اللازمة لتأدية ما تكلفه به الحكومة أو المؤسسات الصيدلانية الأهلية على ألا تتجاوز هذه المدة سنتين قابلتين للتجديد مرة واحدة وذلك إذا كان هذا الصيدلى من المشهود لهم بالنفوق في فرع من فروع الصيدلة وكانت خدماته لازمة لعدم توافر أمثاله في مصر .

"الفصل الثانى"

المؤسسات الصيدلانية

١ - تعريف

مادة ١٠ - تعتبر مؤسسات صيدلانية في تطبيق أحكام هذا القانون الصيدليات العامة والخاصة ومصانع المستحضرات الصيدلانية ومحازن الأدوية ومستودعات الوسائط فى الأدوية ومحال الاتجار فى النباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية .

ويقصد بالصيدليات الخاصة صيدليات المستشفيات والمستوصفات والعيادات الشاملة وعيادات الأطباء المصرح لهم فى صرف الأدوية لمرضاهم أو ما فى حكمها .

مستوليته بمساعد صيدلى ويكون لمساعد الصيدلى أن يدير الصيدلية نيابة عن مديرها إذا لم يكن بها صيدلى آخر وذلك في حالة غياب المدير عنها أثناء راحته اليومية والعطلة الأسبوعية والأعياد الرسمية أو مرضه أو غيابه بسبب قهوى على ألا تزيد مدة الغياب في الحالتين الأخيرتين على أسبوعين في العام الواحد الذي يبدأ من أول يناير وعلى أن يخطر المدير للوزارة بتلك النيابة وباتخاذها .

وفي هذه الأحوال يخضع مساعد الصيدلى لجميع الأحكام التي يخضع لها مدير الصيدلية .

مادة ٢١ - يصدر وزير الصحة العمومية قرارا بتأليف هيئة تأديبية ابتدائية واستئنافية لمساعدى الصيدلة ويعين القرار أعضاء الهيئة والعقوبات التأديبية التي تحكم بها والإجراءات التي تتبع أمامها .

مادة ٢٢ - مدير المؤسسة الصيدلية مسئول من مستخدمى المؤسسة من غير الصيدلة فيما يختص بتنفيذ أحكام هذا القانون .

وإذا ترك المدير إدارة المؤسسة وجب عليه إخطار الوزارة فوراً بخطاب موصى عليه وعلى صاحب المؤسسة أن يعين لها فوراً مديراً جديداً وإخطار وزارة الصحة العمومية باسمه مع إقرار منه بقبول إدارتها وإلا وجب على صاحبها إغلاقها فإذا لم يظفها قامت السلطات الصحية بإغلاقها إدارياً .

وعلى مدير المؤسسة عند ترك إدارتها أن يسلم ما في عهده من المواد المخدرة إلى من يخلفه فوراً وعليه أن يحرر بذلك محضراً من ثلاث صور موقع عليه من كليهما وترسل صورة منه إلى وزارة الصحة العمومية وتحفظ النائية بالمؤسسة للرجوع إليها عند الاقتضاء وتحفظ الصورة الثالثة لدى مدير المؤسسة الذي ترك العمل .

وإذا لم يعين مدير جديد للمؤسسة فعلى المدير الذى سيترك العمل أن يسلم ما في عهده من واقع دفتر الخالص بقيد المخدرات إلى مندوب وزارة الصحة العمومية بالقاهرة أو إلى طبيب الصحة الواقعة في دائرته المؤسسة في سائر الجهات .

ويجب على مندوب الوزارة أو طبيب الصحة ختم الدوايب المحتوية على هذه المواد بخاتمه وبخاتم المدير الذى ترك العمل .

ويجب على مديري المؤسسات الصيدلية ألا يتغيبوا عن مؤسساتهم أثناء ساعات العمل الرسمية ما لم يكن من بين موظفيها من يجوز قانوناً أن يكون مديراً .

مادة ١٤ - يعتبر الترخيص في فتح المؤسسة ملغى في الأحوال الآتية:

(١) إذا لم يعمل به ولم يستغله خلال ستة أشهر من تاريخ صرفه .

(٢) إذا أظقت المؤسسة بصفة متصلة مدة تجاوز ستة ميلادية .

(٣) إذا نقلت المؤسسة من مكانها إلى مكان آخر .

(٤) إذا أديرت المؤسسة لغرض آخر غير الذى منح الترخيص من أجله أو أضيفت إليها صناعة أخرى .

وتخطر وزارة الصحة العمومية صاحب الشأن بالإلغاء وتؤشر به في الدفاتر والسجلات المختصة لقبول رخص المؤسسات الصيدلية .

مادة ١٥ - يجب على صاحب الترخيص الحصول مقدماً على موافقة وزارة الصحة العمومية على كل تغيير يريد إجراءه في المؤسسة الصيدلية وعليه أن يقدم طلباً بذلك مصحوباً بوصف دقيق للتعديلات المطلوب إجراؤها ورسم هندسى لها ، وعليه أن ينفذ كافة الاشتراطات المطلوبة التي تفرض عليه وفقاً لأحكام المادة (١١) ومتى تمت الاشتراطات المطلوبة تؤثر وزارة الصحة العمومية بإجراء التعديل على الترخيص السابق صرفه عن المؤسسة .

مادة ١٦ - تخضع المؤسسات الصيدلية للتفتيش السنوى الذى تقوم به السلطة الصحية المختصة للتثبت من دوام توافر الاشتراطات المنصوص عليها في المادة (١١) فإذا أظهر التفتيش أنها غير متوافرة وجب على صاحب الترخيص إتمامها خلال المدة التي تحدده بحيث لا تتجاوز ستين يوماً فإذا لم يتمها خلال هذه المهلة جاز لوزارة الصحة العمومية تنفيذها على نفقته . وعلى صاحب الترخيص أداء رسم التفتيش السنوى وقدره جنيه .

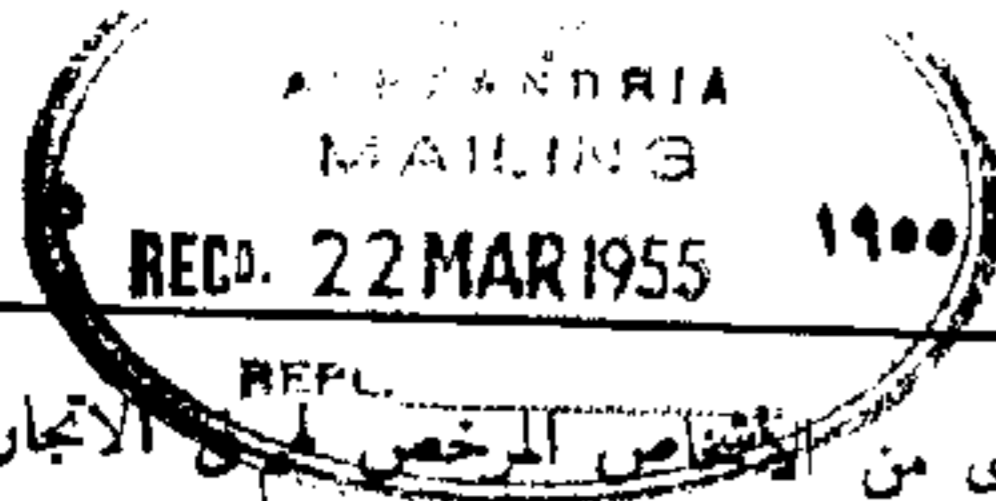
مادة ١٧ - يجب أن يكتب اسم المؤسسة الصيدلية واسم صاحبها ومديرها على واجهة المؤسسة بحروف ظاهرة باللغة العربية .

مادة ١٨ - لا يجوز استعمال المؤسسة الصيدلية لغرض الغير المخصص لها بموجب الترخيص الممنوح لها . كما لا يجوز أن يكون لها باب دخول مشترك مع أى مسكن خاص أو محل آخر أو منافذ تتصل بأى شئ من ذلك .

مادة ١٩ - يدير كل مؤسسة صيدلية صيدلى مضى على تخرجه سنة على الأقل أمضاها في مزاولة المهنة في مؤسسة صيدلية حكومية أو أهلية وعليه أن يقتصر على إدارة هذه المؤسسة دون سواها .

على أنه إذا كان الأمر يتعلق بصيدلية خاصة أو بمستودع وسيط في الأدوية جاز أن يديرها مساعد صيدلى يكون اسمه مسجلاً بهذه الصفة في سجل مساعدى الصيدلة بوزارة الصحة العمومية .

مادة ٢٠ - يجوز لمدير المؤسسة الصيدلية أن يستعين في عمله ونحوه



REC'D. 22 MAR 1955

الوقائع المصرية - العدد ٢٠ مكر "غير احتيادي" في ١٠ مارس سنة ١٩٥٥

ويشترط أن يكون المشتري من الأشخاص المرخص لهم بالتجارة في الأصناف التي سيشتريها في حدود الترخيص الممنوح له ويعتبر الترخيص الخاص بهذه المؤسسة الصيدلانية ملغى بعد انتهاء التصفية المذكورة .

كما يجب عليهم إخطار الوزارة عند حصر التركة أو حصول مرقعة أو تلف في الأدوية الموجودة بالمؤسسة لأي سبب كان وذلك بمجرد حصول ذلك .

٣ - أحكام خاصة لكل نوع من أنواع المؤسسات الصيدلانية

أولا - الصيدليات العامة

مادة ٣٠ - لا يمنح الترخيص بإنشاء صيدلية إلا لصيدلي مرخص له في مزاولة مهنته يكون مضي على تخرجه سنة على الأقل قضاها في مزاولة المهنة في مؤسسة حكومية أو أهلية ويعنى من شرط قضاء هذه المدة الصيدلي الذي تؤول إليه الملكية بطريق الميراث أو الوصية . ولا يجوز للصيدلي أن يكون مالكا أو شريكا في أكثر من صيدليتين .

ويراعى ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها وأقرب صيدلية مرخص فيها عن مائة متر .

مادة ٣١ - إذا توفى صاحب صيدلية جاز إبقاء الرخصة لصالح الورثة لمدة أقصاها عشر سنوات ميلادية على أن يعين الورثة ويكلا عنهم بخبر عنه وزارة الصحة العمومية وتتلقى الصيدلية إداريا بعد انتهاء هذه المدة ما لم تنج لصيدلي .

مادة ٣٢ - لا يجوز للصيدلي أن يصرف للجمهور أى داء مخفر بالصيدلية إلا بموجب تذكرة طبية عدا للتراكيب الدستورية التي تستعمل من الظاهر وكذلك التراكيب الدستورية التي تستعمل من الباطن بشرط ألا يدخل في تركيبها مادة من المواد المذكورة في الجدول (١) الملحق بهذا القانون . كما لا يجوز له أن يصرف أى مستحضر صيدلي خاص يحتوي على مادة من المواد المدرجة بالجدول (٢) الملحق بهذا القانون إلا بتذكرة طبية ولا يتكرر الصرف إلا بتأشيرة كتابية من الطبيب .

ولا يجوز للصيدليات أن تنبع بالجملة أدوية أو مستحضرات طبية للصيدليات الأخرى أو مخازن الأدوية أو للوسطاء والمستشفيات والعيادات ما عدا المستحضرات الصيدلانية المسجلة باسم الصيدلي صاحب الصيدلية فيكون بيعها بالجملة قاصرا على المؤسسات الصيدلانية فقط .

مادة ٣٣ - لا تصرف تذكرة طبية من الصيدليات ما لم تكن محررة بمعرفة طبيب بشري أو بيطري أو طبيب أسنان أو مولدة مرخص له في مزاولة المهنة في مصر .

مادة ٢٣ - يجوز لكل طالب صيدلة مقيد اسمه بهذه الصفة بإحدى الجامعات المصرية وكل طالب صيدلة مقيد اسمه بالطريقة القانونية في كلية أجنبية للصيدلة معترف بها أن يمضى مدة تمرينه المقررة باللوائح الجامعية بإحدى المؤسسات الصيدلانية وذلك بعد موافقة الكلية التي يفتى إليها الطالب ووزارة الصحة العمومية .

مادة ٢٤ - يجوز لكل صيدلي حاصل على درجة أو دبلوم من الخارج ويرغب في التقدم للامتحان المنصوص عليه في المادة (٣) أن يمضى مدة تمرينه في إحدى الصيدليات العامة بعد موافقة وزارة الصحة العمومية بحيث لا تزيد مدة التمرين على سنتين . هل أن يكون التمرين تحت إشراف المدير ومسئولته .

مادة ٢٥ - على العمال والعاملات الذين يشتغلون في الأعمال الفنية بالمؤسسات الصيدلانية أو لتوصيل الأدوية أن يحصلوا على ترخيص بذلك من وزارة الصحة العمومية بعد تقديم شهادة تحقيق شخصية وصحيفة عدم وجود سوابق على أن يكونوا ماهرين بالقراءة والكتابة كما يخضعون للقيود الصحية التي يقرها وزير الصحة العمومية .

مادة ٢٦ - يجب على أصحاب المؤسسات الصيدلانية ومساعدى الصيادلة وطلبة الصيدلة تحت التمرين إخطار وزارة الصحة العمومية بكتاب موسى عليه بتاريخ بدئهم العمل بهذه المؤسسات وكذلك إخطارها بمجرد تركهم العمل بها .

ويجب على مديري هذه المؤسسات أن يرسلوا كتابة الى وزارة الصحة العمومية جميع البيانات التي تطلبها منهم بخطابات موسى عليها .

مادة ٢٧ - إذا أراد صاحب المؤسسة الصيدلانية أو مديرها تخزين أدوية لحاجة مؤسسته في محل آخر وجب عليه أن يحصل مقدما على ترخيص في ذلك من وزارة الصحة العمومية طبقا لأحكام المادة (١٢) ويكون مدير المؤسسة مسئولاً عن هذا التخزين .

مادة ٢٨ - يجب أن يكون كل ما يوجد بالمؤسسة المرخص بها بموجب هذا القانون من أدوية أو متحصلات أقر يا ذيلية أو مستحضرات صيدلية أو نباتات طبية أو مواد كيمياوية مطابقا لمواصفاتها المذكورة بدساتير الأدوية المقررة وتركيباتها المسجلة وتحفظ حسب الأصول الفنية .

ويجب أن تزود هذه المؤسسات بالأدوية والأدوات والأجهزة اللازمة للعمل ولحفظ الأدوية بها مع المراجع العلمية والقوانين الخاصة بالمهنة ويكون صاحب المؤسسة ومديرها مسئولين عن تنفيذ ذلك .

مادة ٢٩ - يجب على أصحاب المؤسسات الصيدلانية إخطار وزارة الصحة العمومية عن تصفيتها وذلك خلال أسبوعين على الأقل قبل البدء في ذلك ويرفق بالإخطار كشف بيان المواد المخدرة الموجودة بالمحل

ثانيا - الصيدليات الخاصة

مادة ٣٩ - لا يجوز منح ترخيص في فتح صيدلية خاصة إلا إذا كانت تابعة لهيئة حكومية أو بلدية أو لجمعية خيرية مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية ويكون من بين نشاطها فتح هذه الصيدلية الخاصة.

وبشروط في الصيدليات الخاصة إلا تكون متصلة بالطريق العام وتسرى عليها أحكام الصيدليات العامة عدا أحكام المادتين ٣٠ و ٣٢

ويجوز لهذه الصيدليات أن تصرف بالثن الأدوية بالعيادات الخارجية لغير مرضاها في البلاد التي لا توجد بها صيدلية عامة - وفي هذه الحالة تسرى عليها أحكام المادة (٣٢)

مادة ٤٠ - يجوز للطبيب البشري أو البيطري المرخص له مزاولة المهنة أن يصرف ويجهز أدوية لمرضاة الخصوصيين وخدم بشرط الحصول مقدما على ترخيص بإنشاء صيدلية خاصة بعيادته ويهفى من تقديم الإقرار المنصوص عليه في المادة (١٢) بند (٤)

ويعطى هذا الترخيص للطبيب البشري أو البيطري متى ثبت أن المسافة بين عيادته وأقرب صيدلية عامة أو مستشفى به عيادة خارجية بها صيدلية خاصة موجودة بالجهة تزيد على خمسة كيلومترات .

ويبنى هذا الترخيص صد فتح صيدلية عامة أو خاصة بالجهة الموجودة بها العيادة الطبية الحاصلة على هذا الترخيص ويعطى الطبيب مهلة قدرها تسعون يوما من تاريخ فتح الصيدلية لتصفية الأدوية التي بالعيادة المرخص بها وإلا وجب إغلاق الصيدلية الخاصة والعيادة إداريا مع ضبط الأدوية الموجودة بها .

ثالثا - وسطاء الأدوية

مادة ٤١ - يجب على كل من يريد الاشتغال كوسيط أدوية أو كوكيل مصنع أو جهة مصانع في لأدوية والمستحضرات الصيدلية أو الأفر باذينية أن يحصل على ترخيص بذلك من وزارة الصحة العمومية ويجب أن يكون طلب الترخيص على النموذج الذى تعده الوزارة لذلك ومصحوبا بما يأتى :

(١) شهادة تحقيق الشخصية وصحيفة عدم وجود سوابق .

(٢) شهادة من المصنع مصدقا عليها من الجهات المختصة الرسمية تثبت وكالة الطالب عن المصنع أو المصانع وتلتحق بها قائمة بأسماء الأدوية والمستحضرات الصيدلية التي هو وكيل عن مصانعها مع إيضاح تركيبها نوعا ونكا .

(٣) رسم نظر قدره خمسة جنيهات مصرية .

مادة ٣٤ - كل دواء يحضر بالصيدليات بوجب تذكرة طبية يجب أن يطابق المواصفات المذكورة في دستور الأدوية المصرى ما لم ينص في التذكرة الطبية على دستور أدوية معين ففى هذه الحالة يحضر حسب مواصفاته كما لا يجوز إجراء أى تغيير فى المواد المذكورة بها كما أو نوعا بغير موافقة محررها قبل تحضيرها وكذلك لا يجوز تحضير أى تذكرة طبية مكتوبة بجارات أو علامات مصطلح عليها مع كتابها والصيدلى مدير الصيدلية مسئول عن جميع الأدوية المحضرة بها .

مادة ٣٥ - كل دواء يحضر بالصيدلية يجب أن يوضع فى وعاء مناسب ويوضع على بطاقته اسم الصيدلية وعنوانها واسم صاحبها ورقم القيد بدفتر قيد التذاكر الطبية وتاريخ التحضير وكيفية استعمال الدواء دفنالمأ هو مذكور بالتذكرة الطبية واسم الدواء إذا صرف بغير تذكرة طبية .

مادة ٣٦ - كل دواء يحضر بالصيدلية يجب أن يقيد بدفتر التذاكر الطبية أولا بأول فى نفس اليوم الذى يصرف فيه وتكون صفحات هذا الدفتر مرقومة برقم مسلسل ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويجب أن يثبت تاريخ هذا القيد برقم مسلسل ويخط واضح دون أن يتخلله بياض ودون أن يقع فيه كشط وكل قبا بذلك الدفتر يجب أن توضع به أسماء وكيات المواد التي تدخل فى تركيب الدواء .

ويجب على محضر الدواء أن يوقع بالدفتر أمام قيد التذكرة وأن يكتب ثمن الدواء واسم الطبيب محرر التذكرة ولا تضاف التذكرة الطبية إلى حاملها إلا بعد ختمها بخاتم الصيدلية ووضع تاريخ القيد ورقه عليها وثن الدواء وفى حالة الاحتفاظ بالتذكرة الطبية فى الصيدلية لا تتفاء المسئولية يجب أن يعطى حاملها صورة طبق الأصل منها وهذه الصورة يجب ختمها بخاتم الصيدلية ووضع التاريخ الذى صرفت فيه ورقم القيد عليها مع الثمن وكذلك تعطى للطبيب المعالج أو المريض صورة من التذكرة الطبية عند طلبها وذلك دون مقابل وإذا تكرر صرف التذاكر الطبية المحتوية على مواد ممرجة فى الجدول الثانى الملحق بهذا القانون يكفى أن يذكر فى دفتر قيد التذاكر الطبية تاريخ التكرار برقم جديد مسلسل مع الإشارة إلى الرقم الذى قيدت به التذكرة فى المرة الأولى .

مادة ٣٧ - لا يجوز لغير الأشخاص المنصوص عليهم فى المواد ١٩ و ٢٠ و ٢٣ و ٢٤ التدخل فى تحضير التذاكر الطبية أو صرفها أو فى بيع المستحضرات الصيدلية للجمهور .

مادة ٣٨ - تحدد مواعيد العمل بالصيدليات وما يتبع فى الإجازات السنوية والراحة الأسبوعية والأعياد الرسمية ونظام الخدمة الليلية بقرار يصدره وزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى نقابة العيادات بحيث لا تقل ساعات العمل اليومية عن ثمانى ساعات وبحيث يضمن وجود عدد من الصيدليات مفتوحة فى جميع الأوقات .

المحضرة بموجبها ومقاديرها والمصنع التي استوردت منه أو صنعت فيه وكذلك تاريخ نهاية استعمالها إن وجد، وإذا كانت معدة للاستعمال البيطري يجب أن يبين ذلك على البطاقة .

مادة ٥٠ - يجب على مدير المخزن أن يمسك دفترًا خاصًا يقيده فيه الوارد والمنصرف أولًا بأول من المواد المدرجة في الجدول (١) الملحق بهذا القانون وكذلك المستحضرات الصيدلانية الخاصة أو الدستورية التي تحوى مادة فعالة واحدة فقط من هذه المواد، وهذا الدفتر تكون صفحاته مرقومة ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويجب أن يكون القيد بخط واضح دون أن يتخلله بياض أو يقع فيه كشط أو تغيير أو كتابة في الهامش وبحسب ترتيب التاريخ برقم مسلسل .

أما فيما يختص بالأصناف الواردة فيبين في القيد اسم الصنف وقوته ومقداره ومصدره وتاريخ وروده إلى المخزن .

وفيما يختص بالأصناف المنصرفة فيبين في القيد اسم الصنف المباع وقوته ومقداره وكذلك اسم المشتري وعنوانه وتاريخ صرفه .

خامسا - محال الاتجار في النباتات الطبية ومتحصلاتها

مادة ٥١ - يجب على كل من يريد فتح محل للاتجار في النباتات الطبية الواردة في دساتير الأدوية أو في أجزاء مختلفة من هذه النباتات أو في المتحصلات الناتجة بطبيعتها من النباتات الحصول على ترخيص في ذلك وفقا للأحكام العامة الخاصة بالمؤسسات الصيدلانية ولا يسرى هذا الحكم على محال بيع النباتات الطبية الواردة بالجدول السابع الملحق بهذا القانون .

مادة ٥٢ - يجب أن تباع النباتات الطبية في عبوات مغلقة مينا عليها اسم دستور الأدوية التي تطابق مواصفاته وكذا تاريخ الجمع وتاريخ انتهاء صلاحيتها للاستعمال إن وجد ويكون البيع قاصرا على الصيدليات ومخازن الأدوية ومصانع المستحضرات الصيدلانية والهيئات العلمية .

ويجوز البيع للأفراد الذين ترخص لهم في ذلك وزارة الصحة العمومية .

مادة ٥٣ - كل ما يرد إلى محل الاتجار في النباتات الطبية وكل ما يصرف منها يجب قيده أولًا بأول في دفتر خاص تكون صفحاته مرقومة برقم مسلسل ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويجب أن يكون القيد بخط واضح دون أن يتخلله بياض أو يقع فيه كشط .

أما فيما يختص بالأصناف الواردة فيبين في القيد اسم الصنف وقوته ومقداره ومصدره وتاريخ وروده إلى المحل .

وفيما يختص بالأصناف المنصرفة فيبين في القيد اسم الصنف المباع وقوته ومقداره واسم المشتري وعنوانه وتاريخ صرفه .

مادة ٤٢ - الترخيص للوسطاء شخصي وعلى الوسطاء إخطار الوزارة أولا بأول عن كل مصنع جديد يفتتحه أو يفتتحه عن تمثيله وأن يرسلوا في شهر ديسمبر من كل سنة كشفا باسم المصنع أو المصانع التي يفتتحونها .

مادة ٤٣ - يجب على الوسطاء الذين يرغبون في أن يكون لهم مستودعات لحفظ الأدوية أو المستحضرات الصيدلانية التي هم وكلاء عنها أن يحصلوا على ترخيص في ذلك وفقا للأحكام العامة الخاصة بالمؤسسات الصيدلانية .

مادة ٤٤ - يكون تخزين وبيع الأدوية من مستودعات الوسطاء بالشروط الآتية :

(١) يجب أن تباع مغلقة في فلاناتها الأصلية .

(٢) يجب أن يكون البيع قاصرا على الصيدليات العامة والخاصة وعلى مخازن الأدوية والمعاهد العلمية .

مادة ٤٥ - يجب على مدير المستودع أن يمسك دفترًا لقيده الوارد من الأدوية إلى المستودع والمنصرف منه وتكون صفحات هذا الدفتر مرقومة برقم مسلسل ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويثبت في الدفتر المشار إليه فيما يختص بالوارد اسم الصنف ومقداره ونسبة وحداته وعبوته وتاريخ وروده والتين .

وفيما يختص بالمواد المنصرفة من المستودع يثبت في الدفتر نوع الأدوية المنصرفة ومقدارها ونسبة وحداتها واسم من صرفت إليه وعنوانه وتاريخ البيع والتين .

ويجب أن يكون القيد أولًا بأول حسب ترتيب التاريخ بخط واضح دون أن يتخلله بياض بين السطور أو كشط وأن يكون البيع بمقتضى إيصالات من المشتري .

رابعا - مخازن الأدوية

مادة ٤٦ - لا يمتنع الترخيص في فتح مخزن أدوية إلا في المحافظات أو هوامش المديرية والمراكز التي بها صيدليات .

مادة ٤٧ - يجب أن يكون محل حفظ الأدوية والمستحضرات الصيدلانية في المخزن مستقلا عن باقي أقسامه ويكون مدير المخزن مسئولًا عن تنفيذ ذلك .

مادة ٤٨ - تفتح مخازن الأدوية في نفس ساعات وموايد العمل المحددة للصيدليات أثناء النهار في نفس الجهة بحيث لا تقل عن ثمان ساعات يوميا ويكون صاحب المخزن ومديره مسئولين عن تنفيذ ذلك .

مادة ٤٩ - يجب أن تباع الأدوية من المخزن في عبواتها الأصلية، فإذا جرت وجب أن تكون داخل عبوات محكمة السد وملصق عليها بطاقات باسم المخزن وعنوانه واسم مديره واسم المادة وقوتها ودستور الأدوية

سادسا - مصانع المستحضرات الصيدلانية

مادة ٥٤ - يجب أن يكون بكل من مصانع المستحضرات الصيدلانية معمل للتعاليل مزود بالأدوات والأجهزة اللازمة لفحص الخامات الواردة للمصنع ومنتجاته ويشرف على هذا المعمل صيدلى أو أكثر من غير الصيادلة المكلفين بتجهيز المستحضرات أو المنحصرات بالمصنع . ويكون الصيدلى المحلل مسئولاً مع الصيدلى مدير المصنع عن جودة الأصناف المنتجة وصلاحياتها للاستعمال .

مادة ٥٥ - يجوز للصيدلى بعد موافقة وزارة الصحة العمومية أن يصنع فى صيدليته مستحضرات صيدلية خاصة به ويشترط أن تكون الصيدلية مجهزة بجميع الأدوات والآلات اللازمة لصنع وتحليل تلك المستحضرات ومستوفاة للشروط التى تضعها الوزارة .

مادة ٥٦ - على كل من الصيدلى الذى يقوم بتجهيز مستحضرات صيدلية خاصة فى صيدليته ومدير مصنع المستحضرات الصيدلية أن يمسك دفترين أحدهما للتخصير يدون فيه أولاً بأول مقدار الكمية المجهزة فى كل مرة عن كل مستحضر وتاريخ التجهيز ويعطى رقم مسلسل لكل عملية تجهيز موقفاً عليه من الصيدلى المحضر والصيدلى المحلل .

والدفتر الآخر لقيد الكميات المنصرفة وتاريخ صرفها والجهات المنصرفة إليها ويوقع على هذا دفتر الصيدلى المدير .

ويجب أن تكون صفحات كل دفتر مرقومة برقم مسلسل ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويجب أن يكون القيد بخط واضح لا يظلمه بياض ودون أن يقع فيه كشط .

مادة ٥٧ - يجب أن يوضع على الأوعية التى تعبأ فيها المواد الدوائية أو المستحضرات الصيدلية وغلقاتها الخارجية بطاقات تذكر فيها البيانات الآتية :

(١) إن كان من المستحضرات الخصوصية يذكر اسم المستحضر ورقم تسجيله بدفتر وزارة الصحة العمومية وأسماء المواد الفعالة الداخلة فى التركيب ومقاديرها على أن تذكر باسمها المعروف وليس بمرادفها الكيماوى .

وإن كان الدواء مفرداً أو من المستحضرات الصيدلية الدستورية فيذكر اسمه حسب الوارد بالدستور واسم هذا الدستور وتاريخ صدوره .

(٢) اسم المصنع أو الصيدلية التى قامت بعملية التعبئة أو التجهيز أو التركيب وهوانها واسم البلد الذى جهزت فيه .

(٣) كيفية استعماله إذا كان من المستحضرات الصيدلية الخاصة ومقدار الجرعة الواحدة فى حدود المقرر فى دساتير الأدوية .

(٤) كمية الدواء داخل العبوة طبقاً للمقاييس المثوية .

(٥) الأثر الطبى المقدر له إن كان من المستحضرات الصيدلية الخاصة .

(٦) الرقم المسلسل لعملية التعبئة أو التجهيز أو التركيب المنصوص عليه فى المادة السابقة .

(٧) الثمن الذى يباع به للجمهور .

(٨) وإن كان من الأدوية التى يتغير مفعولها بمضى بعض الوقت فيذكر تاريخ التحضير وتاريخ احتفاظه بقوته وتاريخ صلاحيته للاستعمال وكذلك كيفية وقايتها من الفساد عند تخزينه .

ويجب أن يرفق بالمستحضرات بيان المواد الملونة والحافظة والمذيبية ونسبة كل إن وجدت .

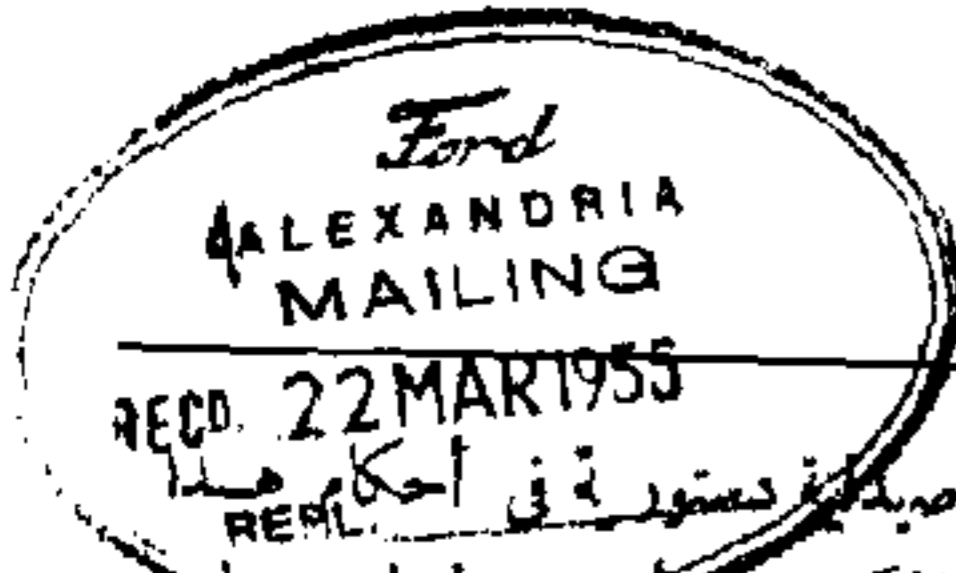
"الفصل الثالث"

المستحضرات الصيدلية الخاصة والدستورية

مادة ٥٨ - فى تطبيق أحكام هذا القانون تعتبر مستحضرات طبية خاصة - المنحصرات والتراكيب التى تحتوى أو توصف بأنها تحتوى على مادة أو أكثر ذات خواص طبية فى شفاء الإنسان أو الحيوان من الأمراض أو الوقاية منها أو تستعمل لأى غرض طبى آخر ولم يعلن عن ذلك صراحة والتى سبق تخضيرها ليمنها أو لمرضها للبيع أو لإعطائها للجمهور للاستعمال من الظاهر أو من الباطن أو بطريق الحفن بشرط ألا تكون واردة فى إحدى طبعات دساتير الأدوية وملحقاتها الرسمية التى يصدر باعتمادها قرار من وزير الصحة العمومية .

وتعتبر من هذه المستحضرات السوائل والمجهرات المدة للتطهير التى لم تذكر فى دساتير الأدوية وتكون مطابقة للاشتراطات التى يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية وكذلك صبغات الشعر المحتوية على مواد سامة والمركبات التى قواعد العنبر أو جوزة الطيب .

مادة ٥٩ - يحظر تداول المستحضرات الصيدلية الخاصة سواء أكانت محضرة محلياً أم مستوردة من الخارج إلا بعد تسجيلها بوزارة الصحة العمومية ولا تسجل تلك المستحضرات إلا إذا كان طلب التسجيل مقدماً من أحد الصيادلة أو الأطباء البشريين أو البيطريين أو أطباء الأسنان من المصرح لهم فى مزاولة المهنة فى مصر أو من أصحاب مصانع الأدوية المحلية أو من أصحاب المصانع الأجنبية فى الخارج أو وكلائهم ويصحب طلب تسجيل المستحضر برسم قدره خمسة جنيهات عن كل مستحضر نظير فحص الطلب وثلاث عينات من المستحضر فى عبواتها الأصلية كل منها



مادة ٦٢ - تعتبر مستحضرات صيدلانية مستوردة في أحكام هذا القانون - المتحصلات والتراكيب المذكورة في ~~اللائحة~~ السوائل الأدوية التي يصدر بها قرار من وزارة الصحة العمومية وكذلك السوائل والمعدات المستوردة المعدة للظهور ويجوز صنع هذه المستحضرات في مصانع الأدوية أو الصيدليات دون حاجة الى تسجيلها .

ولا يجوز البدء في تجهيز المستحضرات الصيدلانية الدستورية إلا بعد إخطار وزارة الصحة العمومية بذلك وموافاتها ببيان الدستور المذكور فيه المستحضر وعينه من العبوة والبطاقة التي ستلصق عليها وموافقة وزارة الصحة العمومية على ذلك .

مادة ٦٣ - يجب أن تباع المستحضرات الصيدلانية الخاصة والدستورية مغلقة داخل غلافاتها الأصلية ويستثنى من ذلك الأمبول إذا كان اسم الدواء ومقداره واسم المصنع المجهز مطبوعا عليه بمادة ثابتة تصعب إزالتها .

ويجب أن تكون البيانات المذكورة على بطاقات المستحضرات الصيدلانية وعلى ما يوزع عنها من النشرات والإعلانات متفقة مع ما تنصوبه فعلا تلك المستحضرات من مواد وعلى خواصها العلاجية ، كما يجب ألا تتضمن عبارات تتنافى مع الآداب العامة أو يكون من شأنها تضليل الجمهور . ويجب الحصول على موافقة اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية بوزارة الصحة العمومية على نصوص تلك البيانات أو النشرات أو الإعلانات ووسائلها وذلك قبل نشرها .

مادة ٦٤ - لوزير الصحة العمومية بناء على توصية اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية أن يصدر قرارات يحظر التداول لأية مادة أو مستحضر صيدلي يرى في تداوله ما يضر بالصحة العامة . وفي هذه الحالة يشطب تسجيل المستحضر من دفاتر الوزارة وإن كان مسجلا وتصادر الكيات الموجودة منه إداريا أينما وجدت دون أن يكون لأصحابها الحق في الرجوع على الوزارة بأي تعويض .

"الفصل الرابع"

استيراد الأدوية والمستحضرات الصيدلانية والمتحصلات الأقرباذينية والنباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية

مادة ٦٥ - لا يسمح بدخول المستحضرات الصيدلانية الخاصة في مصر ولو كانت عينات طبية مجانية ولا بالإفراج عنها إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية وبعد موافقة اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية :

(١) أن تكون مسجلة بدفاتر وزارة الصحة العمومية عملا بالمادة (٥٩) من هذا القانون .

مخزومة بالجمع الأحمر بخاتم الصيدلي الذي قام بتجهيزها أو بخاتم المصنع الذي جهزت فيه ونموذج من صورتين لكل من البطاقة والمطبوعات التي سيكلف بها المستحضر موقعا عليها من الطالب أو الصيدلي أو من وكيل أو مدير المصنع وعلى صاحب الشأن أن يقدم كافة البيانات الأخرى التي تطلب منه .

مادة ٦٠ - لا يتم تسجيل أى مستحضر صيدلي خاص إلا إذا أقرته اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية والتي يصدر بتشكيلها قرار من وزارة الصحة العمومية وتؤلف من رئيس وعشرة أعضاء كالتالي :

- (١) وكيل وزارة الصحة العمومية أو من ينوب عنه ... رئيسا
- (٢) أستاذ صيدلي من إحدى كليات الصيدلة .
- (٣) أستاذ طبيب من إحدى كليات الطب .
- (٤) مندوب صيدلي من وزارة الصحة العمومية .
- (٥) مدير معهد الأبحاث وطب المناطق الحارة بوزارة الصحة أو من ينوب عنه .
- (٦) صيدلي من غير الموظفين ترشيحه نقابة الميادلة .
- (٧) طبيب من غير الموظفين ترشيحه نقابة الأطباء البشريين .
- (٨) مندوب من اللجنة الدائمة لدستور الأدوية .
- (٩) صيدلي حكومي مختص بتحليل الأدوية .
- (١٠) طبيب حكومي مختص بالتحاليل البيولوجية .
- (١١) صيدلي يمثل اتحاد المستوردين .

وتضع اللجنة اللائحة المنظمة لأعمالها ويصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية وتكون جميع قرارات هذه اللجنة نهائية . ولا يصح انعقاد اللجنة إلا بحضور سبعة أعضاء عدا الرئيس .

مادة ٦١ - اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية الحق دائما في رفض تسجيل أى مستحضر صيدلي خاص مع إبداء أسباب ذلك وتسجيل المستحضرات الصيدلانية الخاصة التي تقرها اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية بدفاتر وزارة الصحة العمومية برقم مسلسل ويعطى الطالب مستخرجا رسميا من القيد ويعتبر هذا المستخرج ترخيصا بالمستحضر . ولا يجوز بعد تسجيل المستحضر إجراء أى تعديل فيما أقرته اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية عند الترخيص بتسجيله وإلا وجب على الطالب إعادة طلب التسجيل .

وإذا تغيرت ملكية المستحضر وجب على كل من مالكة القديم والجديد إبلاغ الوزارة هذا التغيير خلال ثمانية أيام من تاريخ حصوله .

ويجب أن توضع الأمصال والطعوم وجميع الأدوية التي تحتاج إلى تبريد بمجرد وصولها في ثلاجات على حساب مستوردها خشية التلف .

ولا يجوز الإفراج عن المواد المرقمة الواردة بالجدول السادس الملحق بهذا القانون إلا بعد الحصول على موافقة إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية ويراعى في تخزين المواد الواردة بهذا الجدول اتباع شروط التخزين المنصوص عليها فيه .

ويراعى عند إرسال أية عينة للعامل أن تكون ممثلة للرسالة وأن تكون السوائل في زجاجات جديدة جافة ونظيفة .

الفصل الخامس

أحكام عامة

مادة ٧٠ - لا يجوز للصيدلى أن يجمع بين مزاولة مهنته ومزاولة مهنة الطب البشرى أو الطب البيطرى أو طب الأسنان حتى ولو كان حاصلًا على مؤهلاتها .

مادة ٧١ - لا يجوز حفظ المواد الدوائية أو المتحصلات الاقرباذينية أو المستحضرات الصيدلية أو النباتات الطبية ومنتجاتها الطبيعية أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع إلا في المجال المرخص لها بموجب هذا القانون كل منها في حدود الرخصة المنقوشة لها ولا يجوز الاتجار فيها لغير الأشخاص المرخص لهم بذلك كما لا يجوز شراؤها إلا من تلك الحال ومن هؤلاء الأشخاص .

مادة ٧٢ - لا يجوز الاتجار في عينات الأدوية والمستحضرات الصيدلية المعدة للدعاية أو عرضها للبيع ولا يجوز حيازتها لغير المؤسسات الصيدلية المرخص لها في استيرادها أو في صنعها . ولا يجوز للوسيط أن يحتفظ بعينات الأدوية في أى مكان آخر غير المستودع المرخص له به كما يجب أن يكون مطبوعًا على بطاقات هذه العينات الداخلية والخارجية بشكل واضح عبارة (عينة طبية مجانية) .

مادة ٧٣ - لا يجوز تداول المواد الدوائية المدرجة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون ومستحضراتها بين المؤسسات الصيدلية إلا بموجب طلب كتابي موقع عليه من مدير المؤسسة الصيدلية وعليه خاتم (مسموم)

مادة ٧٤ - يجب حفظ الدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون وجميع المستندات الخاصة بها كالتذاكر الطبية والفواتير والطلبات مدة خمس سنوات ابتداء من آخر قيد في الدفاتر وعلى أصحاب المؤسسات الصيدلية ومديرها تقديم تلك الفواتير والمستندات لمفتشى وزارة الصحة العمومية كلما طلبوا منهم ذلك .

(٢) أن تكون بنفس الاسم المعروفة به في بلادها الأصلية .

(٣) أن تجلب داخل فلاقات محكمة الغلق ولا يجوز أن تجلب فرطًا أو بدون حزم .

(٤) أن تذكر على بطاقتها البيانات المنصوص عليها في المادة (٥٧)

ولا يجوز بأي حال من الأحوال استيراد أوعية تلك المستحضرات الفارغة أو خلاقاتها الخالية من الأدوية أو بطاقتها أو صنع شيء من ذلك إلا بعد موافقة وزارة الصحة العمومية .

مادة ٦٦ - لا يجوز السماح بدخول المستحضرات الصيدلية الدستورية أو النباتات الطبية ومنتجاتها الطبيعية أو المواد الدوائية في مصر إلا إذا كان مبيّنًا عليها اسم دستور الأدوية المجهزة بموجبه وتاريخ تجهيزها أو جمعها وأن تكون مطابقة تمامًا لجميع اشتراطات هذا الدستور وأن تجلب داخل فلاقات محكمة الغلق .

مادة ٦٧ - يجوز لوزير الصحة العمومية أن يصدر قرارًا بعدم السماح بإدخال أية أدوية مما هو منصوص عليه في المادة السابقة في مصر إلا إذا توافرت فيه صفات خاصة وبعد اختبارها والتأكد من صلاحيتها للاستعمال الطبي .

مادة ٦٨ - لا يجوز الإفراج عن المواد الدوائية أو المتحصلات الاقرباذينية أو المستحضرات الصيدلية أو النباتات الطبية ومنتجاتها الطبيعية المستوردة التي توافر فيها الشروط المنصوص عليها في هذا القانون إلا للأشخاص المرخص لهم بالاتجار في تلك المواد كل منهم في حدود الرخصة الممنوحة اليه بشرط أن تكون تلك الأصناف واردة إليهم من الخارج خصيصًا لهم . كما لا يجوز لغير هؤلاء الأشخاص تصدير تلك الأصناف إلى الخارج ومع ذلك يجوز للأفراد استيراد تلك الأصناف أو تصديرها على أن تكون بكميات محدودة وللإستعمال الخاص بشرط الحصول مقدمًا على تصريح بذلك من وزير الصحة العمومية .

مادة ٦٩ - يجب أن توضع المواد المدرجة بالجدولين الأول والثالث الملحقين بهذا القانون وكذلك المستحضرات الصيدلية المحتوية على مادة أو أكثر من هذه المواد عند وصولها إلى الجمرک منعزلة عن البضائع الأخرى ولا تسلم إلا إلى مديري المؤسسات الصيدلية في حدود التراخيص الممنوحة لهم بموجب هذا القانون والمصالح الحكومية والأشخاص الحاصلين على ترخيص ذلك من وزارة الصحة العمومية . كل ذلك مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ٨١ - يعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٠ جنيها ولا تزيد على ١٠٠ جنيه كل من أدار صناعة أخرى غير المرخص بإدارتها في المؤسسة الصيدلية التي رخص له فيها وإذا تكررت المخالفة خلال ثلاثة أعوام من تاريخ الحكم في المخالفة الأولى يحكم بإغلاق المؤسسة مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة .

مادة ٨٢ - كل مخالفة لأحكام المادة ٧٥ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها . وتوقع العقوبة على كل من البائع وصاحب المؤسسة ومديرها .

وكل مخالفة لأحكام المادة ٧٦ يعاقب مرتكبها بالعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٨٣ - كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن جنيهاين ولا تزيد على عشرة جنيهات وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها أي قانون آخر .

مادة ٨٤ - في جميع الأحوال يحكم فضلا عن العقوبات المتقدمة بمصادرة الأدوية موضوع المخالفة والأدوات التي ارتكبت بها .

مادة ٨٥ - يعتبر من مأموري الضبط القضائي في تطبيق أحكام هذا القانون الصيادلة الرؤساء ومساعدهم من مفتشي الصيدليات بوزارة الصحة العمومية وكذلك كل من يندبه وزير الصحة العمومية من الصيادلة لهذا الغرض .

"الفصل السابع"

أحكام وقتية

مادة ٨٦ - يستثنى من شرط إيفائية المنصوص عليه في المادة (١) الأجانب الذين التحقوا بإحدى الجامعات المصرية قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٨٧ - يجوز لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأي مجلس نقابة الصيادلة أن يرخص للصيادلة الفلسطينيين اللاجئين الذين أجبرتهم الظروف القهرية الدولية على مغادرة بلادهم والالتجاء إلى مصر للإقامة إلى أن تستقر حالة بلادهم ، في مزاولة مهنتهم بالجمهورية المصرية لمدة أقصاها ستة قابلة للتجديد مع إعفاؤهم من تأدية الامتحان المنصوص عليه في المادة (٣) بشرط حصولهم على الدبلوم المنصوص عليه في المادة (٢) .

مادة ٨٨ - لا تسري أحكام المادة (٣٠) على الصيدليات الموجودة وقت العمل بهذا القانون على أنه إذا تغيرت ملكيتها تطبق أحكام هذه المادة .

مادة ٧٥ - يحظر على مخازن الأدوية أو وسطاء الأدوية أو مصانع المستحضرات الصيدلية أو محال الاتجار في النباتات الطبية بيع أي دواء أو مستحضر صيدلي أو نبات طبي أو أي مادة كيمياوية أو أقرباذينية أو عرضها للبيع للجمهور أو إعداؤها له بالمجان . كما يحظر على تلك المؤسسات تحضير أي دواء أو التوسط في ذلك .

مادة ٧٦ - لا يجوز للتؤسسات الصيدلية الامتناع عن بيع الأصناف المعدة للبيع مما يصنعون أو يستوردون أو يخزنون من المستحضرات الصيدلية أو المواد الدوائية أو المنجملات الأقرباذينية أو النباتات الطبية ومتحصلاتها للهيئات أو الأشخاص المرخص لها في ذلك طبقا لأحكام هذا القانون مقابل دفع الثمن المحدد لكل منها .

مادة ٧٧ - لا يسمح بالإفراج عن أي رسالة من أي دواء مستورد من الخارج أو تداول المستحضرات الصيدلية المحلية إلا بعد موافقة اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية عليها ويجب أن يوضع على كل عبوة من كل دواء ما يثبت موافقة اللجنة المذكورة عليه قبل السماح بتداوله .

وعلى مستوردي الأدوية وأصحاب المستحضرات الصيدلية المحلية دفع الرسم الذي تحدده وزارة الصحة العمومية عن كل عينة من هذه الرسائل ترسل للتحليل .

"الفصل السادس"

المقوبات

مادة ٧٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زاول مهنة الصيدلة بدون ترخيص أو حصل على ترخيص بفتح مؤسسة صيدلية بطريق التعاليل أو باستعارة اسم صيدلي . ويعاقب بنفس العقوبة الصيدلي الذي أعار اسمه لهذا الغرض ويحكم بإغلاق المؤسسة موضوع المخالفة وإلغاء الترخيص الممنوح لها .

مادة ٧٩ - يعاقب بالمقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة كل شخص غير مرخص له في مزاولة المهنة يعلن عن نفسه بأي وسيلة من وسائل النشر إذا كان من شأن ذلك أن يجعل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق في مزاولة مهنة الصيدلة وكذلك كل صيدلي يسمح لكل شخص غير مرخص له في مزاولة مهنة الصيدلة بمزاولةها باسمه في أية مؤسسة صيدلية .

مادة ٨٠ - يعاقب بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيها ولا تزيد على ٢٠٠ جنيه كل من فتح أو أنشأ أو أدار مؤسسة صيدلية بدون ترخيص وفي هذه الحالة تغلق المؤسسة إداريا وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة في الحدود المتقدمة معا .

مادة ٩٦ - على وزراء الصحة العمومية والعدل والداخلية والمالية والاقتصاد، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون . يعمل به بعد مضي ستين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ويصدر وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذه .

مدر دكتوران الرئاسة في ١٤ رجب سنة ١٣٧٤ (٩ مارس سنة ١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكجاشي (أ.ح)

وزير الصحة العمومية

نور الدين طراف

وزير الداخلية

زكريا محي الدين بكجاشي (أ.ح)

وزير العدل

أحمد حسنى

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسونى

الجدول الأول

المواد السامة

وهى المواد الواجب حفظها في أماكن منزلة ومغلقة ومكتوب عليها "مواد سامة" ويرسم عليها جمجمة وعظمتان وهى :

الزرنبيخ - مشتقاته ومركباته	الهيوسين وأملاحه
الأتيمون - مركباته ومشتقاته	الهيوسيامين وأملاحه
الزئبق - مركباته ومشتقاته	النيكوتين وأملاحه
حمض سياندرىك وأملاحه	البابافرين وأملاحه
درنة خائق الذهب - خلاصتها وصفتها	الاستركنين وأملاحه
أكوننين	أريكولين وأملاحه
البلاذونا وخلاصاتها	التياين وأملاحه
أنواع الديجيتالا وجليكوزيداتها	التيوكورانين وأملاحه
الفعالة	عرق الذهب وخلاصته
فول الكلابار	حمض الباربوتوريك وأملاحه
الازيرين وأملاحه	ومشتقاته
أنواع الاستروفانتوس وجليكوزيداتها	الباريوم وأملاحه
الفعالة	كارياكول
الجابوراندى وأشباه قلوباته الفعالة	الابواين
الديونين	البكروتوكسين
كوداين وأملاحه	الساين (الابل) وزيت الطيار
الكونيين وأملاحه	السب الرو وزيت الطيار
الكوتارين وأملاحه	اللوبيليا وخلاصتها
الإميتين وأملاحه ومشتقاته	اللوبان وأملاحه
هوماترون وأملاحه	الكورار

مادة ٨٩ - لا تتمتع رخص جديدة بفتح مخازن أدوية بسيطة - وتلقى تراخيص مخازن الأدوية البسيطة الموجودة وقت العمل بهذا القانون إذا انتقلت الملكية من الشخص المرخص اليه فيها إلى أى شخص آخر لأى سبب من أسباب نقل الملكية كما يلغى الترخيص إذا نقل المخزن من مكانه الحالى إلى مكان آخر وتعتبر الرخص الحالية شخصية لأصحابها ولا يجوز إشراك أحد في ملكيتها .

مادة ٩٠ - تعطى مهلة قدرها ٢٤ شهرا من تاريخ العمل بهذا القانون لوسطاء الأدوية لتسجيل جميع المستحضرات الصيدلانية المستوردة التي يمثلون مصانعها وفقا لأحكام المادتين (٥٩) و(٦١) من هذا القانون أو لتصفيتها .

كما تعطى مهلة قدرها ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون لأصحاب المحال التي تعبر في ١١ نوات الطبية لتعيين مدير صيدلى بها والا لفى الترخيص إداريا .

الفصل الثامن

أحكام ختامية

مادة ٩١ - يجوز لوزير الصحة العمومية أن يمنح تراخيص وقتية لفتح صيدلية أو أكثر في المصايف أو المشاتي المؤقتة وفقا للحاجة وبالاشتراطات التي تراها وزارة الصحة العمومية .

مادة ٩٢ - الى حين صدور دستور الأدوية المصرى تعتبر أحدث طبعة من دستور الأدوية الفرنسى والبريطانى والامريكى والالمانى والسويسرى والابطالى دساتير أدوية رسمية في جمهورية مصر .

مادة ٩٣ - تعتمد الجداول الملحقه بهذا القانون وتعتبر مكمله له . ويجوز لوزير الصحة العمومية أن يصدر قرارا باضافة أية مادة أخرى إليها . كاله أن يحدف منها أية مادة تكون مدرجة بها .

وتنشر تعديلات الجداول في الجريدة الرسمية ولا تعتبر جزءا من الجداول المذكورة إلا بعد ٣٠ يوما من تاريخ نشرها .

مادة ٩٤ - لا يخل هذا القانون بأى حكم من أحكام القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

مادة ٩٥ - بانى المرسوم بقانون رقم (٥) لسنة ١٩٤١ الخاص بمنزولة مهنة الصيدلة والاتجار في المواد السامة وكذا كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

الديبييتالا بأنواعها - أوراق - مسحوق - صبغة - خلاصة
وأصولها الفعالة والمركبات الجلوكونية .
خلاصة الغدة الدرقية والثيروكسين - أملاح الأنتيمون ومشتقاتها .
الإميتين وأملاحه فيما عدا المستحضرات التي تحتوي على أقل من ١٪
من الإميتين .
أملاح الأنتيمون ومشتقاته .
أشياء قلويات الياسين الأصفر وأملاحها .
الكوكا - أوراق وثمار ومسحوق فيما عدا المستحضرات التي تحتوي
على أقل من ١ في الألف من أشباه القلويات .
أملاح ومركبات الزئبق للحقن .
خلاصة وصبغة جذور القطن وأصوله الفعالة .
البنوروبال والأهل والسذب وأوراقها ومساحيقها وجذورها .
مشتقات حامض البريتوريك .
الأرجوت ومركباته .
الاستروفانتين ومركباته .
جميع المستحضرات التي تحتوي على مواد مخدرة بنسبة أقل من اثنين
في الألف من المورفين أو الكوكايين .
مركبات السلفا جميعها ما عدا السلفا قليلة الامتصاص مثل: السلفاجوانيدين
والسلفا سكسين والسلفا تالدين وكذا مركباتها المستعملة من الظاهر .
التيوراسيل ومركباته .
التاليوم استات ومركباته - البكروتوكسين ومركباته .
الكورتيزون وما يشابهه في المفعول .
أملاح الزننوخ ومركباته ومشتقاته .
الكونيم ومركباته .
برومور أو كلورور ثلاثي لا تيل النوشادر أو ما يماثلها في المفعول
وكذا المركبات الأخرى التي تستعمل في ارتخاء العصب السمبثاوى .
المواد المدرجة في الجدول ٢٠١ من قانون المخدرات رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢
المبيارين وما يشابهه في المفعول .
الأدوية المجهضة فيما عدا الكين وأملاحه .
الاستركتين وأملاحه .
حقن البنيوترين وما يشابهه في المفعول .
المرمونات للحقن ما عدا الألسولين .
مركبات جوزة الطيب .
الحقن المستعملة عن طريق النخاع .
مستحضرات المضادات الحيوية فيما عدا البنسلين وكذلك مستحضراتها
المستعملة من الظاهر .

أملاح التاليوم
جيسيوم (الياسين الأصفر)
وأشياء قلوياته
الساباديللا وأشياء قلوياتها الفعالة
الأرجوت وأشياء قلوياته الفعالة
اتروين وأملاحه
ثلاثي برومور مثل الكحول
فوسفيد الزنك
الساتونين
المخدرات الموضعية والمخدرات العامة
أملاح الرصاص
البروم
كلورال ايدرات
تريت الاميل
البيريدين
مشتقات الاكريدن
زيت الكونور بوديوم
زيت هيدنو كاريس ومشتقاته
زيت حب الملوك
اميدويرين وأملاحه
الزراح وصبغته
الكاثارينين
بودوفيلين

اليومين وأملاحه
الكوكا أوراق وثمار وخلاصتها
وصبغتها
البروسين وأملاحه
التريديون
الادريتاين وأملاحه
حمض الاوكساليك وأملاحه
اليود
أملاح الفضة
فورمالين
فينيلين دايامين (ميتا وبارا)
كريسول و كريسيلاات الصودا
الالوين ومشتقاته
سينكوفين ومشتقاته
زيت الشولوجرا
الملاح
الكولثيسين وأملاحه
الداطورة وخلاصتها
السكران وخلاصته
الفينول
حمض البكريك
الجوز المقيء وخلاصته
السلفانيل اميد ومشتقاتها (مركبات
السلفا ومشتقاتها)

الجدول الثاني

المواد الآتية والمستحضرات الصيدلية الجاهزة التي تحتوي على إحداها
يجب ألا تصرف من الصيدليات إلا بتذكرة طبية ولا يتكرر الصرف
إلا بتأشيرات تآبية من الطبيب .
الأدريتاين للحقن .
مواد التخدير العامة والموضعية فيما عدا مستحضراتها التي تستعمل
من الظاهر وكذلك ماء الكلوروفورم وروح الإيبر .
أشياء قلويات الأفيون وأملاحها ومشتقاتها فيما عدا البايثرين عموما
والديوفين والكودايين في الاستعمال بطريق الفم والاستعمال من الظاهر .
الزراريج (الزراح) فيما عدا المستحضرات التي تستعمل من الظاهر .
زيت حب الملوك - كورار وأشياء قلوياته ومشتقاته وأملاحه .
أملاح حمض السيانيدريك فيما عدا المستحضرات المستعملة من الظاهر .
حمض المانيريك فيما عدا المستحضرات المحتوية على أقل من ١٥٪ منه .

الجدول الثالث

المخدرات

وتشمل المواد والمستحضرات المعتبرة مخدرة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والتي يجب أن تنزل وتحفظ في دولاب خاص يكتب عليه كلمة (مخدرات) كما يجب أن تكون الصيدلية مزودة على الدوام ببعض الأمبولات المخدرة .

الجدول الرابع

الأدوية التي يجوز للصيدلي صرفها بموجب تذكرة محضرة بمعرفة المولدة:

- (١) المطهرات الموضعية مثل الليزول والديتول وما يماثلهما .
- (٢) محلول حمض البريك .
- (٣) محلول برمنجنات البوتاسا ١ في الخمسة آلاف على الأكثر .
- (٤) محلول نترات الفضة ٥٪ على الأكثر .
- (٥) محلول اليود ٥٪ على الأكثر .
- (٦) حبوب وشراب الكاسكارا .
- (٧) جليسرين اكتيول إلى ١٠٪ وإفهامه .
- (٨) قطرة أرجيرون وبروتارجول .
- (٩) قطرة السلفا لغاية ١٠٪ .
- (١٠) محلول مير كوكروم .
- (١١) درماتول مسحوق .
- (١٢) بودرة السلفا المعقمة .
- (١٣) البلسلين .
- (١٤) تركيبات دوش مهبلية من دستور الأدوية للمستشفيات المصرية .
- (١٥) أنبول أرجوتين .

الجدول الخامس

المواد البسيطة التي يصرح بالتجار فيها في مخازن الأدوية البسيطة . ولا يصرح بالتجار في مواد أم بي أو تجزئتها أو حيازتها في مخازن الأدوية البسيطة سوى ما هو المذكور في الجدول المبين بعد . ويشترط أن تكون هذه الأصناف داخل عبوات محكمة الغلق ومبدا عليها اسم الصنف وكميته والثمن واسم المؤسسة الصيدلية الواردة منها وعنوانها واسم الصيدلي منضمر أو مجزئ الصنف ويشترط أن تباع في عبواتها الأصلية وشظور تجزئتها في مخازن الأدوية البسيطة :

بيكربونات الصودا	زبدة كاكو
ورق وكو	فازاين في أمبوبة
زهر بابونج	شواشي الأذرة
مسحوق خم نباتي	المر
درماتول	خطمية
لازقة أمريكيان واللازقات	شراب شيكوزيا
الأخرى ما عدا المحتوية على مواد	أدوات الزينة
سامة أو مخدرة	شاش معقم
روح النعناع	شاش يودوفورم
ورق السينامكا وقرونه	حبوب كبريتات الكيين
أوراق الخبيزة	أعناق الكرز
كبريت مسحوق	عنب الدير
ملح انجيزي	حبوب الراوند
سلفات صودا	الصابون الطبي
طلق	ثانيليا
سائل مطهر (عام)	مرهم زنك ١٠٪ في أنبوبة
زيفون	» بوريك ١٠٪ »
جليسرين	» اكتيول ١٠٪ »
زيت لوز حلو	» كبريت ١٠٪ »
زيت نعرو	محلول اليود ٢ ٪
مانزوا مكسمة	عجائن الأسنان
سكرا لمن	سترات الصودا الفوارة الجاهزة
بارافين سائل	المياه المعدنية في زجاجاتها الأصلية
ماء أكسوجين	بستليا صمغية
سائل قاتل للحشرات	بستليات مما تحتوي على يوكالبتوس
مسحوق العرقسوس المركب	أو نغناع أو عرقسوس أو قطران
خشب المر	لانزان في أنبوبة
لبغة الكلاوين	أقراص الأسبرين
شراب التين	زهود البنفسج
كراوية	مسحوق الخبيزة
يلسوق	حبوب الكاسكارا ساغرادا
قرقة	قطرات العين الجاهزة
مشمع بسيط	شمير لؤلؤي
كحول نقي	مقياس حرارة
بذور الكتان ومسحوقه	كيس خصية
نقلاين	ثدي صناعي
أرطعة شاش	أدوات طبية
فعلن طبي	حادة الندي
لنت	حقنة شرجية
زيت كافور	

ولتخزين هذه المواد يجب اتباع الشروط الآتية:

(١) توضع كل مجموعة من هذه المجموع الثلاثة كل حدة داخل صناديق من الخشب بها طبقة سميكة من الرمل الأصفر الناعم .

(٢) توضع صناديق المجموع الثلاث داخل دولا ب مستقل مقسم الى ثلاث أقسام رأسية بكل قسم مجموعته وبهذا الدولا ب تقوب للتهوية تغطي من الداخل بشبك من الستك الضيق النسج ويوضع عليها لافتة مكتوب عليها (مواد خطرة) .

(٣) توضع جميع السوائل داخل زجاجات سميكة مغلقة بإفلاقا محكما وباقي المواد داخل عبوات مائحية مغلقة .

(٤) تملأ جميع الزجاجات والعبوات خارج مكان تخزينها .

(٥) يوضع حامض الكبريك داخل دولا ب السموم منعزلا عن المواد السامة الأخرى .

(٦) توضع هذه المواد في جهة واحدة من المزال المرخص بها وبطريقة تجعل الوصول إليها سهلا من الشارع وبعيدا عن مكان إشعال النار .

(٧) ضرورة وجود جهاز إطفاء وغوى سسمة ٢ جالون مع وضعه في مكان قريب .

" الجدول السابع "

جدول المطارين

وهو عبارة عن أصناف الفطارة النباتية ومنتجاتها التي يمكن للمطارين الاتجار فيها طبقا للوصفات التي تقرها وزارة الصحة وهي :

بحور هوج	جاوى أنوكى أصناف ملوز
باررجلة	بلدى
بلر سفوجل	تناسرى
بلو قطونه	حبة البركة شامى وبصرى وبلدى
بلو تمان حصا ونام	حبهان
مستكة لادن	حبة خضرة
بن أصناف	حبة فالية
بهار نام وحصا	حفش صر
بهمل	حنه نمرة ٢ و ١
تراب ليان	حنه بندانى
تمو هندی أسود نمرة (١)	نزامه
مدراس أحمر	خلنجان
بقشرة بيضاء	نميرة النارب
بجن فيلى	دار صيى نمرة ١ و ٢

الجدول السادس

المواد القابلة للاحتاب والمواد المفرقة والخطرة والحد الأقصى للكميات التي يجوز تخزينها في المؤسسات الصيدلانية والمحال المرخص لها بالاتجار في المواد الصناعية

المواد القابلة للاحتاب :

عدد	الكمية
٢٠	اتر أسيتون .
٢٠	بترين .
١٠	إثير .
٢٠	ترينينا .
•	سلفور الكربون .
•	إثير الكربون .
١٠	كلوديون .

المواد القابلة للمفرقة :

عدد	الكمية
١/٢	كيلو كلورات الصودا .
•	البوتاسا .
•	كيلو ترات البوتاسا .

المواد الخطرة :

عدد	الكمية
٢٠	كيلو حامض الكبريتيك .
٢٠	الذريك .
٢٠	الكورودريك .
١٠	اتركحول بدرجة ١٠٠
•	•
•	•
•	كحول عادى .
٢٠	•
٢٠	أميليك .
٢٠	فوزمول .
١٠	كلوديون مرن .
١	كيلو قطن البارود القابل للذوبان .
•	ترات الصودا .
•	•
٢٥٠	جرام ثيتروجلسرين .
٢٥٠	حامض البريك .
١٠	كيلو حامض الفوسفوريك .
١	نيتر و هيدرو كلوريك .
•	حامض الخليك .

"الجدول الثامن"

جميع المواد السامة وغير السامة ومستحضراتها التي تستعمل في الصناعة بوجه عام أيا كان شكلها والتي يصدر بتنظيم الاتجار فيها قرار من وزير الصحة .

قانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٥

في شأن الترخيص في شغل الأراضي والمخازن الجمركية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى الأمر العالي الصادر في ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ باللائحة الجمركية ؛
وعلى الأمر العالي الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٨٨٥ بالتصريح
بإقامة مستودعات جمركية والمعدل بالقانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفات الجمركية ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٢ بنظام المناطق الحرة ؛
وعلى مართვე مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يجوز لمصلحة الجمارك أن ترخص للغير في شغل جزء من
الأراضي الواقعة داخل الدائرة الجمركية للانتفاع بها في أغراض التخزين
الخاص ولإقامة ورش أو غير ذلك مما تستلزمه طبيعة العمل في الدوائر
المذكورة .

كما يجوز لمصلحة المذكورة أن ترخص في شغل المخازن الجمركية لأغراض
التخزين العام أو الخاص .

مادة ٢ - في جميع الأحوال يصدر الترخيص المنصوص عليه في المادة
السابقة طبقاً للشروط والأوضاع التي يقررها وزير المالية والاقتصاد
نظير أداء مقابل انتفاع بالفتات التي يتمدها بناء على اقتراح لجنة تشكل
لهذا الغرض بقوار منه .

مادة ٣ - يجوز لوزير المالية والاقتصاد أن يحدد الأراضي التي
يأذن في إنشاء مخازن جمركية عليها طبقاً للأمر العالي الصادر في ٤
من أكتوبر سنة ١٨٨٥ المشار إليه مقابل انتفاع أقل من الفتات المنصوص
عليها في المادة السابقة وذلك بناء على اقتراح لجنة تشكل لهذا الغرضه
بقراره ؛

كافورة	رسراس رهوى
كبابا أفرنكي	ريجان
كبابا هندي	زوررد مراكنش وعادة
كبريت جمال	زهر
كبريت عامود حصا	زعفران أفرنكي
» ناعم	زعفران مغربي
كثيرة اكسترا	زنجبيل هندي أبيض
كثيرة نمرة ١	» أحمر
كثيرة حمراء	زنجبيل ياباني أبيض
كراوية شامى	زنجبيل ناعم
كراوية مغربي وكراوية هندي	زهر بنفسج
كركديه	سحاب حصا
كرم حصا	» ناعم
كرم نمرة ١ و ٢	سكر أحمر وأخضر
كرنزا بلدي	سكر نبات مصري
كرنزا شامى	سنايكى أصناف
كون بلدي	سندراكة
» شامى	شمع
» قرصى	شبية نمرة ١ و ٢
» كرماني	صابون نابلسى أصناف
كنف مريم	صبر هندي
كينان نمرة ١ و ٢	صبر أفرنكي
لادن سن	صمغ طلع
لادن فص ١ و ٢	صمغ هشاب عربي
لادن فص مشط	صندل نمرة ١ و ٢
لادن وسط عادة	عرق جناح
لادن وسط مشط	عرق حلاوة تركى وشامى
لبان د كعادة	عرقسوس ناعم
لبان نمرة ١	» حطب
» دكر لقط	عصفر
لبانة شامى	عباب
ليف أبيض	عازروت
مر سن	عود أبيض
مر جمجمة	عود
مر فص	عود قلى نمرة ١ و ٢
محب تركى	فاسوخ
مستكة تركى نمرة ١	فلفل أسود
مغات خشب	فلفل أحمر نمرة ١
مغات ناعم	فلفل أحمر سالونيك
نخوة هندي	فشر صمغ
نعناع ورق	مرض
هيل حبش	قوة حصا
يلسون	قوة زعفة
يسب رشاه	قرنفل نمرة ١